التكامل الصناعي وأثره على الناتج المحلي الإجمالي

د. محمود عبد الرحمن محمد الشربيني

دكتوراه فى الاقتصاد والتشريعات الاقتصاية- كلية الحقوق - جامعة الزقازيق

محاضر بكلية الحقوق بجامعة الزقازيق وجامعة حلوان

(ISSN: 2537 - 0758)

التكامل الصناعي وأثره على الناتج المحلي الإجمالي

د. محمود عبد الرحمن محمد الشربيني

ملخص

في الآونة الأخيرة تلاحظ لنا وجود العديد من المشكلات التي تواجه التنمية داخل الاقتصاد الوطني وخاصة بعد الأزمة الاقتصادية العالمية وتأثيرها على شتى دول العالم وبعد عدد من الثورات والأحداث المتتالية التي أثرت بشكل أو بآخر على الوضع الاقتصادي داخل القطر المصري.

وبحثاً عن سبيل لرفع الناتج المحلي الإجمالي وخاصة في ضوء ظهور مبادرة الرئيس لدعم قطاع المشروعات الناشئة في مصر (الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر) سواء الصناعي منها أو الخدمي.... إلخ.

كان لزاماً علينا دراسة التكامل الصناعي بين عدد من المشروعات وخاصة التي لا تنتج منتجات نهائية الصنع فالتكامل بين المشروعات هو السبيل الأمثل لرفع الإنتاجية لهذه المشروعات فضلاً عن توفير جهد كبير في التسويق للمنتجات بحالتها.

ونجد تأثير فعال لهذا الأسلوب الصناعي المميز في زيادة ملحوظة في الناتج المحلي الإجمالي وخاصة إذا ما استطعنا كمجتمع تلافي السلبيات وبعض المعوقات والتاباعد وعدم وجود قاعدة معلومات وبيانات من المشروعات ونشاطها فيتولى مهمة إعدادها الجهزة المعنية بالتطوير لدعم حالة التكامل وتوفير المعلومة بين النشاط والسلعة التي يتم تصنيعها بحيث يتم التواصل بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة كسلع مغذية لها حتى ولو كان عن طريق تعاقدات بإنتاج سلع بمواصفات ومقاسات وأشكال يتم تحديدها عن طريق المصنع الكبير. وبذلك نضمن حالة من التكامل والتنسيق بين المشروعات بشكل يؤدي إلى زيادة الإنتاجية وزيادة الجودة في المنتج وبالتالي القدرة على المنافسة داخلياً وخارجياً والعائد هو رفع الناتج المحلي الإجمالي، وفي سبيل تحقيق ذلك تحقق عدد من الإيجابيات الأخرى كالقضاء على البطالة وتحسين وضع ميزان المدفوعات.

Industrial integration and its impact on gross domestic product (GDP)

Summary

Recently, you notice that there are many problems facing development within the national economy, especially after the global economic crisis and its impact on various countries of the world, and after a number of successive revolutions and events that affected in one way or another the economic situation in the Egyptian country.

And in search of a way to raise the gross domestic product, especially in light of the emergence of the President's initiative to support the emerging projects sector in Egypt (small, medium and micro), whether industrial or service.... etc.

We had to study industrial integration between a number of projects, especially those that do not produce finished products. Integration between projects is the best way to raise productivity for these projects as well as providing a great effort in marketing products in their condition.

We find an effective impact of this distinctive industrial method in a noticeable increase in the gross domestic product, especially if we, as a society, avoid the negatives and some obstacles and divergence and the lack of a database and data from the projects and their activities, so he undertakes the task of preparing the development agency to support the state of integration and provide information between the activity and the commodity that is manufactured so that Communication between small and medium enterprises is carried out as commodities for which they are nourished, even if it is through contracts to produce goods with specifications, sizes and shapes that are determined by the large factory. Thus, we guarantee a state of integration and coordination between projects in a way that leads to increased productivity and increased quality in the product and thus the ability to compete internally and externally and the return is to raise the gross domestic product.

(ISSN: 2537 - 0758)

مقدمة:

تغيرت نظرة المجتمعات خلال السنوات العشرين الأخيرة لأهمية المشروعات الصناعية الناشئة في الدور الذي يلعبه هذا القطاع في تنمية اقتصاديات الدول والآخذة في النمو منها على وجه الخصوص، خاصة بعد ما حققه هذا القطاع من نجاح ملحوظ في تجارب عديد من الدول، وفي نفس الاتجاه وبنفس القدر الذي زاد معه نجاح هذا القطاع في هذه الدول قد نما معه تأثيرها في جميع أنحاء العالم بشكل لم يسبق له مثيل، ويرجع هذا التأثير إلى عدة عوامل منها مرور المشروعات الكبيرة بالعديد من المشكلات والأزمات ونمو الثقافة المؤسسية وظهور العديد من الفرص التنافسية نتيجة للتغيرات الهيكلية التي يمر بها العالم وعلى رأسها ثورة المعلومات، إلا أن تزايد الوعي الخاص بوجود المشروعات الصناعية وغير الصناعية الناشئة والتكامل فيما بينهما قد حدث بصفة رئيسة نتيجة للأدوار المحورية التي قامت بها المشروعات في الاقتصاديات العالمية على مدار العديد من سنوات القرن العشرين.

وإلى جانب قدرة المشروعات الناشئة على خلق فرص العمل في النظم الاقتصادية فقد لعب هذا القطاع أدوارً أخرى متعددة. فعلى سبيل المثال وعلى الرغم من أن تطبيق مبدأ اقتصاديات الحجم الكبير في مجال الإنتاج والتوزيع يمكن الشركات الكبرى من القيام بمساهمات كبيرة في النظم الاقتصادية إلا أن العديد من هذه الشركات الكبيرة لا يستطيع الاستمرار دون وجود المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تقوم بتغذية وتكملة أدوار المشروعات الكبيرة بل وإمداد الشركات الكبيرة أحيانًا بالموارد والخِدْمات التي تحتاج إليها حتى تستطيع هذه الأخيرة أن تحقق نتائج تنافسية في أسواقها.

أجمع الاقتصاديون أنه لا يمكن بأي حال من الأحوال تطبيق سياسات التحرر الاقتصادي وتشجيع الاستثمارات الكبيرة والضخمة المصاحبة لنظام العولمة واستراتيجيات الخصخصة بدون تشجيع الاستثمارات الصغيرة والناشئة واحداث حالة من التكامل فيما بينهما وصولا لزيادة الانتاج بجميع المشروعات ومن ثم زيادة الناتج المحلى الاجمالى، فقد عانت الدول التي أهملت هذا القطاع معاناة شديدة اجتماعيًا واقتصاديًا وكان أهم مظهر من مظاهر هذه المعاناة حدوث نوع من الظلم الاجتماعي وتهميش دور

بعض الفئات التي تنتمي إلى الطبقة المتوسطة محدودة الدخل وانتشار البطالة بين أفراد هذه الطبقة، الأمر الذي أدى إلى تفاقم الغضب الاجتماعي في هذه الدول وما له من آثار سلبية على عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وبالتالى قلة الناتج المحلى بالبلاد.

التكامل الصناعي وأثرة على الناتج المحلى الاجمالى

ظهرت الكثير من الأصوات المنادية مؤخرًا بضرورة إيجاد علاقة تكامل بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة وغيرها من المشروعات الصناعية الناشئة، ومن الحلول المطروحة العناقيد الصناعية والتكتلات الصناعية وإيجاد صورة من صور التكامل والتغذية والمساعدة من جانب المشروعات الكبيرة والصغيرة والمتوسطة حتى يتم في النهاية الوصول إلى الوضع والصورة الأكثر فعالية ونجاحًا في التنمية لأن هذه المشروعات تعد في معزل وانفصال عن الأخرى في جميع مراحل الإنتاج والتسويق والتمويل، وقبل هذا كله في الحصول على المواد الخام الذي تبدأ بها العمل.

ولذلك كان من الضروري لجوء المؤسسات إلى التكتل فيما بينها للحفاظ على نصيبهم داخل السوق وخلق حالة من التكامل والتفاهم والتناغم فيما بينهم حتى يصبحوا قوة في وجه السلع المستوردة الأجنبية والتي لا طاقة لهم بمجابهتها.

وفي ظل ضعف وتغير الحكومات بشكل متتابع وسريع خلال الأعوام الماضية وعدم وجود رؤية استراتيجية قومية اقتصادية توضح معالم المستقبل كان لابد من ظهور تلك التكتلات وتقويتها لمساعدة بعضها البعض لزيادة الناتج المحلى.

المبحث الأول

تعريف التكتلات الصناعية والتكامل الصناعى.

إن التكتلات الاقتصادية والصناعية تتخذ إحدى شكلين أو نوعين والذي يحدد نوعها هو طبيعة الأطراف المتكتلة.

(أ) تكتلات إقليمية دولية:- وهي التي تتكون أطرافها من دول وغالبًا ما تتكتل مع بعضها البعض من أجل إحداث حالة من التكامل الاقتصادي بهدف الاستفادة من

(ISSN: 2537 - 0758)

إمكانات وثروات الدول المتفقة وكذلك إلغاء الحواجز والتعريفات الجمركية فيما بينها وهذا على طريقة الاتحاد الأوروبي وتكون الدول الأطراف تربطهم علاقة جوار وتقارب جغرافي.

(ب) تكتلات مؤسساتية داخلية:- وهي التي تتم بين عدد من المؤسسات داخل دولة واحدة بهدف الصمود والتوحد في مواجهة عوامل السوق وانفتاحه ومحاولة المنافسة في مقابل السلع المستوردة ليمكنها السيطرة والتحكم في أسعار السلع إلى حد ما.

المطلب الأول

مفهوم التكتل الاقتصادي

وهو يعبر عن درجة معينة من درجات التكامل الاقتصادي الذي يقوم بين مجموعة من الدول المتجانسة اقتصاديًا وجغرافيًا وتاريخيًا وثقافيًا واجتماعيًا والتي تجمعها مجموعة من المصالح الاقتصادية المشتركة بهدف تعظيم تلك المصالح وزيادة التجارة الدولية البينية لتحقيق أكبر عائد ممكن ثم الوصول إلى أقصى درجة من الرفاهية الاقتصادية لشعوب تلك الدول(١). إن التكتل الاقتصادي أصبح ظاهره دولية فضلاً عن كونها ظاهرة اقتصادية في منطقها السياسي وظاهرة استراتيجية في ترابط واتصال حلقاتها. وفي ظل تلك التكتلات الاقتصادية أصبح الاقتصاد العالمي أكثر ديناميكية بعد أن ضم أنماطًا ودرجات مختلفة من التكتلات وعلى رأسها الاتحاد الأوروبي ويليه التكتل الاقتصادي لأمريكا الشمالية ومرورًا بالحلف التجاري لأمريكا اللاتينية والذي يمثل درجة متوسطة من التكتل التجاري والمالي وانتهاءً بمنطقة التجارة الحرة العربية التي تأتي في أدنى درجات التعاون الاقتصادي.(٢)

---

(١) ماجد إسماعيل،"التكتلات الاقتصادية ودورها في التجارة الدولية"، رسالة ماجستير كلية الآداب، جامعة مولاي إسماعيل بالمغرب، عام ٢٠١٤م، ص ٣. وتم نشره على موقع مؤسسة الحوار المتمدن http://www.ahewar.org.

(٢) فلاح خلف الربيعي،"التكتلات الاقتصادية في الدول المتقدمة والنامية"، نشر في الحوار المتمدن، العدد: ٢٣١٠ بتاريخ ٢٠٠٨/٦/١٢م، المحور، الإدارة والاقتصاد، ص ٢.

ويمكن تعريف التكتلات الاقتصادية أيضًا أنها:-

تتمثل في علاقات تقوم بين الوحدات الاقتصادية (دولتين أو أكثر) باتجاه تحقيق الاندماج بينها وإزالة مظاهر التميز القائمة بين هذه الوحدات لتكوين وحدة اقتصادية جديدة متميزة.(٣)

ويرى أحد الفقهاء(٤) أن التكامل عملية وحالة. بوصفه عملية تتضمن التدابير التي يراد منها إلغاء التمييز بين الوحدات الاقتصادية المنتمية إلى دول قومية مختلفة وبوصفه **حالة** فإنه يتمثل في إلغاء مختلف صور التفرقة بين الاقتصاديات القومية (٥).

ومن خلال ما سبق نرى أن التكامل الاقتصادي عبارة عن تجمع عدد من المشروعات الصناعية والتي تجمعها روابط معينة وخاصة بالجوار والتقارب الجغرافي ونوع المنتج الذي يتم إنتاجه ونوع الأدوات والآلات المستعملة ووحدة وسائل الإنتاج والمواد الخام المستعملة.

ففي أفريقيا وتحديدًا دول شرق وجنوب أفريقيا ظهرت الحاجة لقيام تكتل اقتصادي عرف بالسوق الأفريقية المشتركة لدول جنوب وشرق أفريقيا(الكوميسا)(٦) بغرض تسهيل التبادل التجاري بين هذه الدول.

ويوضح الجدول التالي تدفقات التجارة البينية في بعض التكتلات الإقليمية لسنوات ٢٠٠٣م،٢٠٠٥م، ٢٠٠٧م (بمليارات الدولارات، ٪).(٧)

---

(٣) كلثوم البز، آسيا قاسيمي،"مستقبل التكتلات الاقتصادية في ظل العولمة ومنظمة التجارة العالمية"، دراسة منشورة بمؤسسة الانتماء، المركز الجامعي بالبويرة، ص ٣.

(٤) بيلا بلاسا: هو صاحب نظرية التكامل الاقتصادي، عالم ولد في المجر، ١٩٢٨م.

(٥) حسين عمر،"التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر"، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي للطبع والنشر، ١٩٩٨م، ص ٧.

(٦) هالة أحمد الأمين، "التكتلات الاقتصادية (منظومة الكوميسا والسودان)"، التقرير الثالث والعشرون لمنظمة الكوميسا، نقطة التجارة السودانية"إدارة الترويج والدراسات والاستثمار"، يونيو ٢٠٠٩م، ص١.

(٧) علاوي محمد لحسن،"الإقليمية الجديدة": المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الإقليمي، بحث منشور في مجلة الباحث – عدد ٢٠٠٩/٧-٢٠١٠م، جامعة ورقلة، ص ١٢١.

(ISSN: 2537 - 0758)

التكتــل	قيمة التجارة البينية			نسبة التجارة البينية إلى التجارة الخارجية		
	٢٠٠٣	٢٠٠٥	٢٠٠٧	٢٠٠٣	٢٠٠٥	٢٠٠٧
الآسيان	٢١١,١	٣٠٤,٦	٤٣٧	٢٥,١	٢٥,٥	٢٥,٧
الاتحاد الأوروبي	٣٤٧٠	٥١٣٧	٧٦٠٢	٦٠,٦	٦٤,١	٦٢,٨
النافتا	١٣٠٨	١٦٣٤	٢٠٤٢	٤٤,٨	٤٣	٤٥,١

كما يمكن تعريف التكامل الاقتصادي:-

أنه عبارة عن عملية تحقيق اعتماد متبادل بين اقتصاديات مجموعة من الدول بدرجات مختلفة قائمة على أسس معينة مستخدمة في ذلك مداخل مختلفة بهدف زيادة وتدعيم القدرة الاقتصادية والاجتماعية للدول الأعضاء.[٨] والتكتلات تصنع التكامل بين المشروعات كما يتم في التكتلات الدولية تمامًا ومن ثم ينعكس على حجم الانتاج.

العناقيد الصناعية:-

إن واحدًا من أهم المحددات للمقدرة التنافسية للصناعات هو انتشار ظاهرة العناقيد الصناعية تلك الظاهرة التي وقفت وراء تفسير تميز دولة بعينها في صناعات دون غيرها وهي الظاهرة التي أصبح لزامًا على كل دولة تسعى إلى تعزيز مقدرتها التنافسية أن تنظر إليها بجدية.[٩]

فوائد العناقيد بين المشروعات :-

١) **زيادة الإنتاجية:-** وذلك لتوافر عدد من العوامل منها:-

(أ) سهولة الحصول على مدخلات الإنتاج.

---

(٨) حامد عبيد حداد،"التكامل الاقتصادي والتنسيق الصناعي العربي (دراسة تحليلية)"، نشر هذا البحث في مجلة كلية الآداب، العدد ٩٩، ص ٦٤١، جامعة بغداد.

(٩) مصطفى محمود محمد عبدالعال عبدالسلام،"دور العناقيد الصناعية في إدارة مخاطر المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة"، بحث مقدم للمؤتمر السنوى العلمى السابع بكلية الاقتصاد والعلوم الادارية / جامعة الزيتونة الاردنية. تحت عنوان ادارة المخاطر واقتصاد المعرفة فى الفترة من ١٦:١٨ ابريل ٢٠٠٧م.

(ب) انخفاض تكاليف الصفقات.

(جـ) انخفاض تكاليف النقل.

(د) انخفاض تكلفة المخزون: ومن هنا يظهر ما يسمى بعلامات التكامل الخلفي والتي تعني قيام المنشأة بإنتاج بعض المواد التي تحتاج إليها منشآت أخرى كمدخلات في العملية الإنتاجية كأن تقوم المنشأة بإنتاج مادة خام أو نصف مصنعة تحتاج إليها منشأة أخرى.[١٠]

٢) زيادة الحصة السوقية:-

وذلك بخلاف تسويق كل مشروع لمنتجاتة منفردًا دون علم أو خبرة فهو لابد من أن يبدأ بعدة مراحل في السوق كالآتي:-

مرحلة التقديم ثم مرحلة النمو ثم مرحلة النضج[١١]، ومن ثم الاعتماد على نفسه بعد أن أصبح له اسم وحجم داخل السوق.

المطلب الثاني

أمثلة للعناقيد الصناعية وعوامل النمو

ومن أهم الأمثلة: تجمع صناعة السيارات في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا وتجمع صناعة الاتصالات في فنلندا والحاسبات والبرامج الحديثة في كل من وادي السيليكون في الولايات المتحدة الأمريكية وبنجالور في الهند، كما تعتبر التجربة الإيطالية من أبرز وأنجح تجارب العناقيد الصناعية حيث حققت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نجاحًا باهرًا في إنتاج السلع التقليدية مثل الأحذية والأثاث والملابس[١٢].

---

(١٠) مصطفى محمود محمد عبدالعال عبدالسلام، المرجع السابق، ص ١٣.

(١١) عبدالقادر حسن العراقي، سيد إمام،"المشروعات الصغيرة وطرق تطورها"، دار أقلام للنشر والتوزيع، لعام ٢٠١١م، ص ١٠٢.

(١٢) طرشي محمد،"العناقيد الصناعية كمدخل لتعزيز مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري"، نشر هذا البحث بالأكاديمية لدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد ١٣، جانفس ٢٠١٥م، ص ٤، وعلى الموقع الآتي:
torchi.mohamed@gmail.com

(ISSN: 2537 - 0758)

وتعرف العناقيد بأنها:- عبارة عن تركيز جغرافي للصناعات يؤدي إلى تحقيق مكاسب من خلال الموقع المشترك.(١٣) كما أن هناك نوعان أساسيان من العناقيد الصناعية:-

عناقيد مندمجة بشكل رأسي وهي مكونة من الصناعات التي ترتبط من خلال علاقة البائع بالمشتري. **وعناقيد مندمجة بشكل أفقي** وهي تتكون من الصناعات التي من الممكن أن تتشارك في الأسواق العامة للمنتجات النهائية. وتستخدم تكنولوجيا متشابهة أو مهارات متشابهة للقوى العاملة أو التي تحتاج إلى موارد طبيعية متماثلة.(١٤)

وحيث أن المشكلة التي تواجه العالم الإسلامي حاليًا هي مشكلة التخلف الاقتصادي فقد أصبح الهدف هو الخروج من هذه الحالة المتردية وهذا الركود الاقتصادي إلى مرحلة التنمية الاقتصادية.

ولقد استخدم القرآن الكريم مصطلح العمارة كتعبير عن المسمى الحديث وهو التنمية فقال تعالى (هُوَ أَنْشَأَكُم مِنَ الأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا) (١٥) وقال تعالى (كَانُوا أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً وَأَثَارُوا الأَرْضَ وَعَمَرُوهَا أَكْثَرَ مِمَّا عَمَرُوهَا) صدق الله العظيم.(١٦) ومؤدى ذلك إعمال القوى العقلية والبدنية للإنسان من أجل استغلال كل ما في الكون والانتفاع بخيراته لصالح تقدم المجتمع الإنساني وارتقائه.(١٧) ومن هنا يكون الدخول في العناقيد أو التكتلات أمر ضروري للخروج من الأزمة والنمو الاقتصادى. وما نتطلع إليه هو التكتل بين المشروعات المختلفة لخلق حالة من التكامل بينهما وأخيرًا لوحظ اهتمام

(١٣) Doeringer, P.B., and D.G. Terkla. 1995."Business strategy and cross industry clusters", Economic Development Quarterly 9:225-37.

(١٤) ممدوح محمد مصطفى،"استراتيجية توطين المشروعات الصناعية في مصر"، رسالة للحصول على الدكتوراه بكلية الهندسة، جامعة عين شمس، القاهرة، ٢٠٠٤، ص ١٨.

(١٥) هود الآية (٦١).

(١٦) الروم الآية (٩).

(١٧) محمد الشحات الجندي،"قواعد التنمية الاقتصادية في القانون الدولي والفقه الإسلامي"، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، طبعة ١٩٨٥، ص ٣١.

الحكومة بقطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة لقدرته على استيعاب العديد من فرص العمل للشباب.[١٨]

العوامل التي تقود عملية نمو العناقيد الصناعية:-

١-التسابق بين الشركات المتنافسة.

٢-اقتصاديات التكتل.

٣-مهارات القوى العاملة.

٤-نقل التكنولوجيا.

٥-نقل المعرفة.

٦-البيئة التحتية الاجتماعية[١٩].

- **آليات عمل العناقيد الصناعية:-**

(١)التمركز الجغرافي.

(٢)التخصص.

(٣)الابتكارات.

(٤)المنافسة.

(٥)**التعاون:** وهو مبدأ لا يتناقض مع مبدأ المنافسة السابق ومع تطور العنقود تتعزز علاقات التبادل بين مؤسساته وتتدفق المنفعة من الأمام للخلف والعكس.[٢٠]

وقد قسمت"ماركوزن"العناقيد الصناعية حسب هيكلها إلى أربعة أنواع كما هو مبين في الجدول التالي:- [٢١]

(١٨) وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري،"خطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية للعام المالي ٢٠١٥/٢٠١٦"، والصادر بتاريخ يونيو ٢٠١٥م، ص ١٨٨.

(١٩) ممدوح محمد مصطفى،"استراتيجية توطين المشروعات الصناعية في مصر"، مرجع سابق، ص١٩.

(٢٠) عبود زرقين، العناقيد الصناعية كاستراتيجية لتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، البحث منشور في مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الحادي والأربعون لعام ٢٠١٤م، ص ١٦٦.

(٢١) المصدر: صندوق التنمية الصناعية السعودي، العناقيد الصناعية (مفهومها وآلية عملها) لعام ٢٠٠٧م والمنشور على الموقع الآتي: http://www.sidf.gov.sa.

(ISSN: 2537 - 0758)

نوع العنقود	نوعيـة الشركات	نوعية الترابط بين الشركات
مارشال	يتكون من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المعتمدة على التكنولوجيا المتقدمة والحرفية العالية.	تبادل تجاري كبير بين الشركات وتحالف ودعم مؤسسي وحكومي قوي.
المحور والأذرع	تسيطر عليه شركة أو عدة شركات كبيرة يخدمها عدد كبير من الشركات الصغيرة والمتوسطة الموردة للمدخلات والخدمات وقد يضم العديد من الشركات التي تستخدم منتجات الشركات الكبرى.	تعاون بين الشركات الكبرى والصغيرة.
منصات الفروع	تتكون من فروع الشركات الدولية متعددة المصانع.	تبادل تجاري وتشابك محدود.
المراكز العامة	تواجد لمقدمي الخدمات وموردي المدخلات مراكز النشاطات العامة الكبيرة في الدولة كالجامعات والمكاتب الحكومية	مقيدة بعلاقة البيع والشراء بيد الموردين والمؤسسة العامة.

- **مراحل تطور العناقيد الصناعية:-**

ويوضحها الشكل رقم (١)[٢٢]

شكل رقم (١)

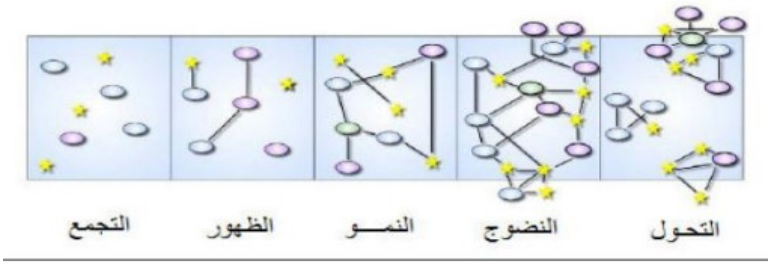

(٢٢) المصدر: تقرير صندوق التنمية الصناعية السعودي ص ١٢، كما تم ذكرها في / د/ عبود زرقين المرجع السابق، ص ١٦٧.

ومن هنا فقد زاد الاهتمام بالتكتلات الاقتصادية ولكن بالصيغة الجديدة بعد قيام منظمة التجارة العالمية التي أعطتها دفعة قوية باعتبار هذه التكتلات وسيلة للوصول لتحرير التجارة العالمية.(٢٣)

دوافع قيام التكتل:-

(أ) زيادة حدة المنافسة بين المؤسسات في الأسواق العالمية.

(ب) تباين إمكانات الدول من حيث امتلاك الثروات الطبيعية والبشرية.

(جـ) فرض السيطرة والتحكم في الأسواق الخارجية.

- **أهداف التكتل الاقتصادي:-**

١- الحصول على مزايا الإنتاج الكبير.

٢- تقسيم العمل الوظيفي.

٣- تسهيل التنمية الاقتصادية.

٤- رفع مستوى الرفاهية.

٥- تخفيض أثر الصدمات الخارجية.

من خلال زيادة مستوى التنويع الإنتاجي في الدول الأعضاء في التكتل(٢٤).

ولتنفيذ نظم التكامل الصناعي الداخلي لابد من الخطوات التالية:(٢٥)

(٢٣) كلثوم البز، آسيا قاسيمي،"مستقبل التكتلات الاقتصادية في ظل العولمة ومنظمة التجارة العالمية"، مرجع سابق، ص ١٥.

(٢٤) ماجد إسماعيل،"التكتلات الاقتصادية ودورها في التجارة الدولية"، مرجع سابق، ص ١٤.

(٢٥) عبدالرحمن بن مشبب الأحمري،"دور استراتيجية التكامل الصناعي في دعم الصناعات الوطنية"، بحث منشور بموقع جامعة الملك سعود، قسم الهندسة الصناعية، كلية الهندسة، ص ٨.

(ISSN: 2537 - 0758)

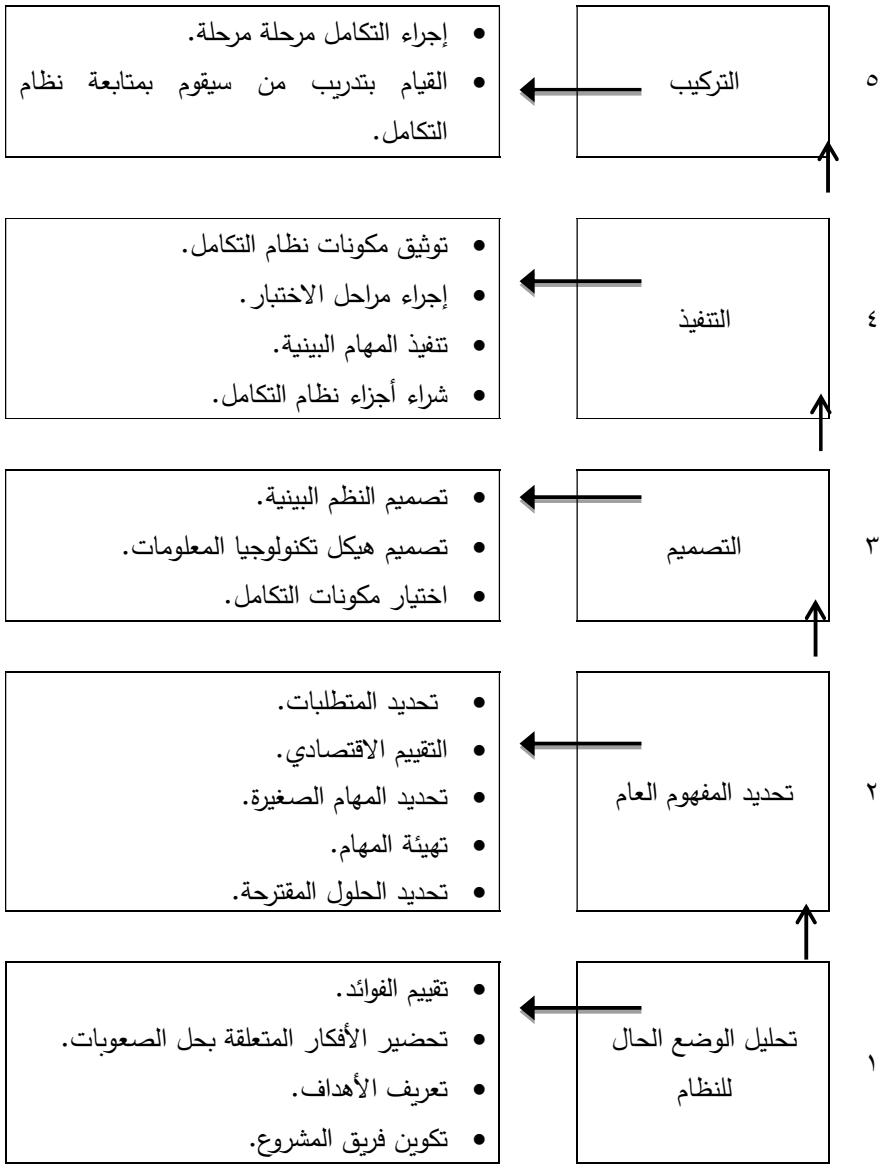

المبحث الثاني

فوائد التكامل الصناعي الانتاجية

ومن خلال ما سبق عرضه من تعريفات للتكتلات والعناقيد الصناعية والتكامل الصناعي نجد أنه ليس من شروط تكوين تكتل أو تكامل بين عدد من المشروعات أن يكون المشروعات المكونة من نفس الحجم أو المستوى التسويقي أو غير ذلك.

ولكن الشرط الوحيد هو أن يكون هناك رابط بين تلك المشروعات سواء في نوع النشاط وإنتاج منتج واحد أو متكامل مع نشاطاتهم وأن يكون هناك علاقة بيئية جغرافية تربط تلك التكتلات أو المشروعات المتكاملة بعضها ببعض.

- **تكوين نسق قيمي متكامل في أداء الأعمال:-**

الصناعات الصغيرة خاصة الحرفية منها يمكن أن تدعم هذا النسق الأسري المتكامل ومن ثم تكون نسق اجتماعي متكامل.(٢٦)

المطلب الأول

مفهوم الصناعات المغذية

هي تلك الصناعات التي لا تنتج منتجًا نهائيًا لكنها تشارك مع صناعات أخرى في إنتاج منتجات نهائية".(٢٧) وهى احدى فوائد التكامل.

وغالبًا ما تكون الصناعات المغذية صناعات ذات أحجام متوسطة وصغيرة مثال ذلك في صناعة السيارات والتي توجد بها صناعات مغذية لهياكل السيارات وصناعات الزجاج والبلاستيك وقطع غيار السيارات (مثال: الفلاتر – التيل – البطاريات) وكذلك صناعات أجهزة التكييف والفرش الملحقة بها. (٢٨)

---

(٢٦) فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد،"الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية المحلية"، مؤسسة شباب الجامعة للنشر سنة ٢٠٠٥م، ص٧٧.

(٢٧) فريد راغب النجار،"الصناعات والمشروعات الصغيرة والمتوسطة"، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، سنة ٢٠٠٦م، ص ٢٢.

(٢٨) محمد سيف الإسلام رمضان الغمري،"أثر السياسات الائتمانية في البنوك على تمويل المشروعات المغذية في مصر مع التطبيق على سياسات بعض البنوك المصرية"، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس ٢٠١١، ص ٢٢.

(ISSN: 2537 - 0758)

وبهذا نساعد المشروعات الصغيرة إذا تم توجيهها للعمل كفروع ثانوية للصناعات الكبيرة بما يعزز حالة التكامل الصناعي بين المنشآت الصغيرة والمتوسطة والكبيرة الحجم وتنويع وتوسيع هيكل الإنتاج. فضلاً عن أن هذه المنشآت هي عبارة عن بذور أساسية للمشروعات.(٢٩)

- **تجربة الحكومة الهندية في هذا الصدد:-**

قامت الحكومة الهندية عام ١٩٨٤م بالاتفاق مع الشركات الكبيرة الحكومية على أن تقوم الصناعات الصغيرة بالاشتراك في تصنيع ٣٠٪ من الأجزاء في المعدات الهندسية الثقيلة و ٤٥٪ من المعدات الهندسية المتوسطة والخفيفة و ٢٥ ٪ من وسائل النقل و ٤٠٪ من المنتجات الاستهلاكية. ونتيجة لذلك تتعامل إحدى الشركات الضخمة المنتجة للسيارات مع ٣٠٠٠ مشروع صغير بطريقة التعاقد من الباطن، وأن ٣٨٪ من مجموع المنتجات الإلكترونية في الهند ينتج من خلال صناعات متناهية في الصغر كمشروعات تغذى وتتكامل مع بعضها البعض.

كما عملت على تطبيق سياسة تهدف إلى الحد من إنتاج المؤسسات الصناعية الكبرى بما يسمح للمؤسسات الصغرى التي تنتج نفس السلع من إنتاج وتصريف سلعها، وفرض ضرائب على المؤسسات الكبرى تستخدم لتنمية الصناعات الصغيرة (٣٠).

كما يمكن للصناعات المغذية أن توفر العديد من المزايا الاقتصادية للاقتصاد القومي كتخفيض الطلب على العملات الحرة وإحداث نوع من التقدم الصناعي والارتفاع بمستوى الصناعة المحلية وزيادة الصادرات وترشيد الواردات.(٣١)

---

(٢٩) محمد خليل محمود محمد،"دراسة المشروعات الصغيرة: مدخل للتنمية المستدامة فى اليابان"، رسالة ماجستير، معهد الدراسات الآسيوية، جامعة الزقازيق، ٢٠١٥، ص ٥٨.

(٣٠) معهد التخطيط القومي،"سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (٢١١) والصادرة بتاريخ نوفمبر ٢٠٠٨م""التجارب التنموية في كوريا الجنوبية، ماليزيا، الصين"، الاستراتيجيات والأسباب والدروس المستفادة، والمنشورة بالمعهد القومي للتخطيط بالقاهرة، ص ١٤٧.

(٣١) إيمان مرعي،"المشروعات الصغيرة والتنمية"، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، لجنة التأليف والتعريب والنشر للأهرام، ص ١٠٧.

كما يوجد تعريفات أخرى خاصة بالصناعات المغذية منها على سبيل المثال:-

- مجمل الأنشطة الإنتاجية والتصنيعية التي تقوم بها إحدى الجهات التصنيعية المتخصصة لصالح جهة إنتاجية أخرى طبقًا لأوامر تشغيل وتصميمات صادرة عن الجهة الثانية.(٣٢)

ويتخصص المصنع الصغير في إنتاج أجزاء معينة تورد للشركة الأم أو لمجموعة شركات متشابهة وهي صناعة أكثر ارتباطًا بالصناعات الهندسية وهي في الغالب مشروعات خاصة(٣٣). كما يمكن تعريفها أنها:-

صناعة الأجزاء المكملة أو التكميلية والتي لا تشكل الأساس الحاكم في القيمة الإجمالية للمنتج النهائي ولكنها من حيث العدد أساس مؤثر في مجموع مكونات المنتج النهائي كالأجزاء البلاستيكية والمعدنية والمسبوكات النحاسية.(٣٤)

ويفرض هذا الوضع على المصانع الكبيرة أن تحدد هذه المدخلات بدقة من حيث الكمية والزمن والجودة، وتقوم المشروعات الكبيرة بتقديم التسهيلات للمشروعات الصغيرة وقد يكون الشكل الأفضل لمثل هذه التسهيلات هو التعاقدات طويلة الأجل بين كل منهما بل قد يتم شراء بعض الماكينات والقيام ببعض التجهيزات من قبل المصانع الكبيرة للمصانع الصغيرة على أن يتم سدادها في شكل منتجات.(٣٥) وهو شكل من أشكال الدعم الغير مباشر إلى المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

---

(٣٢) المؤتمر القومي لتعميق التصنيع المحلي للمعدات الاستثمارية بوزارة الصناعة، الهيئة العربية للتصنيع، عام ١٩٩٢، ص ٤٠.

(٣٣) معهد التخطيط القومي، حسام مندور، مذكرة خارجية رقم (١٦٠٤) نحو سياسة لتنمية الصناعات الصغيرة، سبتمبر ٢٠٠٠م، ص ٢٤.

(٣٤) وفاء خالد صالح، تحليل دور العلاقات التبادلية بين الصناعات المغذية والصناعات الكبيرة، الهيئة العربية للتصنيع، ١٩٨٩م، ص ٢٩.

(٣٥) حسام مندور – المعهد القومي للتخطيط، مرجع سابق، ص ٢٥.

(ISSN: 2537 - 0758)

- وتتسم الصناعات المغذية بالآتي:- [٣٦]

١) الصناعات المغذية هي نوع من التعاون توافق فيه الجهة المغذية على القيام بإنتاج وتصنيع مكونات أو أجزاء تدخل في صناعة منتج نهائي لصالح طرف آخر.

٢) الصناعات المغذية أكثر ارتباطًا من حيث المنتجات بالصناعات الهندسية ومن حيث الحجم بالمصانع الصغيرة والمتوسطة، لذلك فهي جزء من هذه الصناعات الصغيرة ومجال لنشاطها.

ونرى ضرورة تحفيز المشروعات الكبيرة على التعاقد مع المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي يمكنها توفير مستلزمات الإنتاج للمصنع الكبير كمغذية له وأيضًا تحفيز هذه المشروعات الكبرى بنوع من الإعفاءات الضريبية في حالة التصدير للمنتجات.

ونجد أن الصناعات المغذية تدخل في جميع قطاعات الصناعات بالعالم كالآتي:-[٣٧]

القطاعات المختلفة	المنتجـات
الصناعات الهندسية	الغلايات وأوعية الضغط والمبادلات الحرارية- السخانات الشمسية- المعدات الخاصة بالتبريد والتكييف- مراوح الطرد المركزي- معدات الرفع والأوناش- وحدات التوليد الكهربائي وشحن البطاريات.
الصناعات الكهربائية	المحركات الكهربائية- لوحات المفاتيح ومحولات التيار والجهد- الكابلات- عدادات الكهرباء واللمبات الكهربائية.
الصناعات الكيماوية	بطاريات جافة وسائلة- منتجات بلاستيك- مواد عازلة- الورنيشات والبويات.
الصناعات المعدنية	قطاعات الصلب بأنواعها- المشتقات من النحاس والزنك والرصاص- ألوح الألومنيوم – المسبوكات المختلفة.

والمستفيد الأخير هو الاقتصاد القومي المصري الذي يعود عليه ذلك العمل بالعديد من الفوائد الاجتماعية والاقتصادية. من تشغيل للبطالة وخفض نسبة الاستيراد ورفع القيمة التصديرية والنمو الاقتصادي وسد عجز ميزان المدفوعات المصري تدريجيًا.

(٣٦) محمد سيف الإسلام رمضان الغمري،"أثر السياسات الائتمانية في البنوك على تمويل المشروعات المغذية في مصر مع التطبيق على سياسات بعض البنوك المصرية"، مرجع سابق، ص ٢٣.
(٣٧) محمد سيف الإسلام رمضان الغمري، المرجع السابق، ص ٢٣، ص ٢٤.

حيث يستفيد كل الأطراف استفادة مباشرة من العلاقة التبادلية بينهم ومن دعم وتطوير آلية التعامل كذلك يستفيد الاقتصاد القومي استفادة غير مباشرة من هذه العلاقة التكاملية تتمثل في تحسين مؤشرات أداء الاقتصاد بصفة عامة.(٣٨)

وعلاقة التكامل بين المنشأة الصناعية الصغيرة والكبيرة يمكن أن تأخذ أحد الشكلين الآتيين وهما التكامل المباشر والتكامل الغير مباشر.(٣٩)

(أ) التكامل المباشر:-

وهو عبارة عن علاقة تعاقدية تتم بين المنشآت الكبيرة والصغيرة تستخدم بمقتضاها إحدى المنشآت منتجات الأخرى بصورة منتظمة كمدخلات في عملياتها الإنتاجية.

(ب) التكامل غير المباشر:-

هو نوع من التكامل يتم بصورة تلقائية دون أي اتفاقيات أو عقود ويأتي نتيجة طبيعية لقوى السوق ومحاولة توفير المنتج بأقل تكلفة ممكنة.

وفي حوار خاص لأحد وزراء الاقتصاد قال(٤٠): إن الدول التي نجحت نسبيًا في موضوع التكامل الاقتصادي فيما بينهما وصولاً إلى خلق سوق موحدة حققت جملة من الشروط الموضوعية والذاتية.

ومن أهم هذه الشروط الموضوعية:

أولاً: وصول تلك البلدان إلى مستوى تنموي يسمح لها بأن تفتح أسواقها أمام المنتجات المستوردة وتكون قادرة على المنافسة داخلياً وخارجياً. وبالتالى زيادة الانتاج.

---

(٣٨) وفاء خالد صالح،"تحليل دور العلاقات التبادلية بين الصناعات المغذية والصناعات الكبيرة المتقدمة"، معهد التخطيط القومي، ١٩٩٤م، ص ٣٣ – ٣٦.

(٣٩) وفاء المبيريك، تركي الشمري، رمضان الشراح، تأسيس المشروعات الصغيرة وإدارتها، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦، ص ٩٩.

(٤٠) الندوة الحادية عشر،"حول التكامل الاقتصادي العربي (واقع ومستقبل)"والتي أقيمت بتاريخ ٢٠٠٥/٣/٢٠م، بدعوة من حزب البعث العربي الاشتراكي، وتم نشرها على موقع الحزب بتاريخ ٢٠١٢/٢/٦م، والكلمة للدكتور / عامر حسن لطفي، وزير الاقتصاد والتجارة. http://baath-party.org

(ISSN: 2537 - 0758)

ثانياً: أن ما تتميز به اقتصاديات هذه البلدان من مميزات نسبية وتنافسية في غالب الأحوال كانت متكاملة وليست متعارضة فيما بينها.

ومن أهم أشكال التكامل الاقتصادي ما يلي:-

(أ) التكامل الإنتاجي:- يحفز هذا الشكل الأطراف الإنتاجية للمنشآت الصغيرة لتحقيق وفورات متبادلة للعمليات الإنتاجية الحالية والمستقبلية من خلال تبادل الإمدادات الإنتاجية.

(ب) التكامل الإنمائي:- يبحث هذا الشكل في تهيئة فرص استثمارية جديدة ضمن ما تتيحه الموارد الطبيعية المتاحة داخليًا أو خارجيًا وبما يحقق النفع العام لها.

(ج) التكامل التسويقي:- يدعو التكامل التسويقي إلى استخدام الأسواق على المستوى الداخلي أو الخارجي على نطاق أشمل للمتاجرة بالمنتجات النهائية من السلع والخدمات على اختلاف أنواعها وبما يشجع إقامة مشروعات إنتاجية ذات أحجام كبيرة مستفيدة من وفورات الإنتاج الواسع وتخفيض التكاليف وما يترتب عليها من تعزيز العوائد الناجمة من أحجام الاستثمارات في هذه المشروعات.(٤١)

إذ تعمل الصناعات الصغيرة في كثير من الأحيان لإمداد المشروعات الكبيرة بقطع الغيار أو الخدمات المساندة والتي لا جدوى بأن تنتجها المشروعات الكبيرة.(٤٢)

- **تنمية القدرات التنافسية والتكامل بين المشروعات:-**

تتمثل أهم الأساليب والأدوات التي يمكن أن تحقق مزايا تنافسية وتكامل بين المشروعات فيما يلي:-

(أ) تدعيم القدرات الفنية والإدارية للمشروعات.

(ب) توفير التدريب للقوى العاملة وفقًا للخطة الاستراتيجية للمشروعات.

---

(٤١) مجدي شراره عبدالله،"أهمية التكامل الصناعي بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمشروعات الكبيرة (آفاق اقتصادية) المجلد ٢١، العدد ٨٥، لسنة ٢٠٠١م على الموقع الآتي:

http://www.nabil-shalaby.com

http://b-sme.hooxs.com

(٤٢) محمود عبدالرحمن السيد البهلول ،"دور الصناعات الصغيرة فى تنمية الصادرات فى إندونيسيا"، رسالة دكتوراة معهد البحوث الآسيوية، ٢٠١١، ص ١٢٩.

(جـ) تطوير نظم التسويق والتصميم والجودة وتشجيع الاندماج في السوق العالمي.

(د) تدعيم أنشطة البحث والتطوير داخل الشركات والمعاهد المتخصصة.

(هـ) الترويج للاستثمار في حماية البيئة وترشيد استخدامات الطاقة والموارد المحلية.(٤٣)

كل ذلك يساعد على توطين الصناعات المتماثلة متجاورة لتحقيق الوفورات الاقتصادية.(٤٤)

ومما هو جدير بالذكر أنه يوجد ثلاثة قطاعات رئيسة في التصنيع.(٤٥)

(١) القطاع الحرفي.

(٢) قطاع الصناعات الصغيرة.

(٣) قطاع الصناعات المتوسطة والكبيرة.

ويبين الشكل الآتي العلاقة التكاملية الطبيعية بين الأنشطة الصناعية والحرفية:-

(٤٣) شرين سامي معروف،"تحديث الصناعة المصرية ودورها في دعم القدرة التنافسية للصادرات المصرية مع التطبيق على قطاع الصناعات الغذائية"، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠٠٤، ص ٧٤.

(٤٤) سعد طه علام،"دراسات الجدوى وتقييم المشروعات"، دار طيبة للنشر، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣، ص ٢٦٠.

(٤٥) حسام مندور، معهد التخطيط القومي، مذكرة خارجية رقم (١٦٠٤)، مرجع سابق، ص ٨٢.

(ISSN: 2537 - 0758)

شكل رقم (١): العلاقة التكاملية الطبيعية بين الأنشطة الصناعية والحرفية وأهمية دورها في الصناعات التجميعية الوطنية والاستثمار الوافد

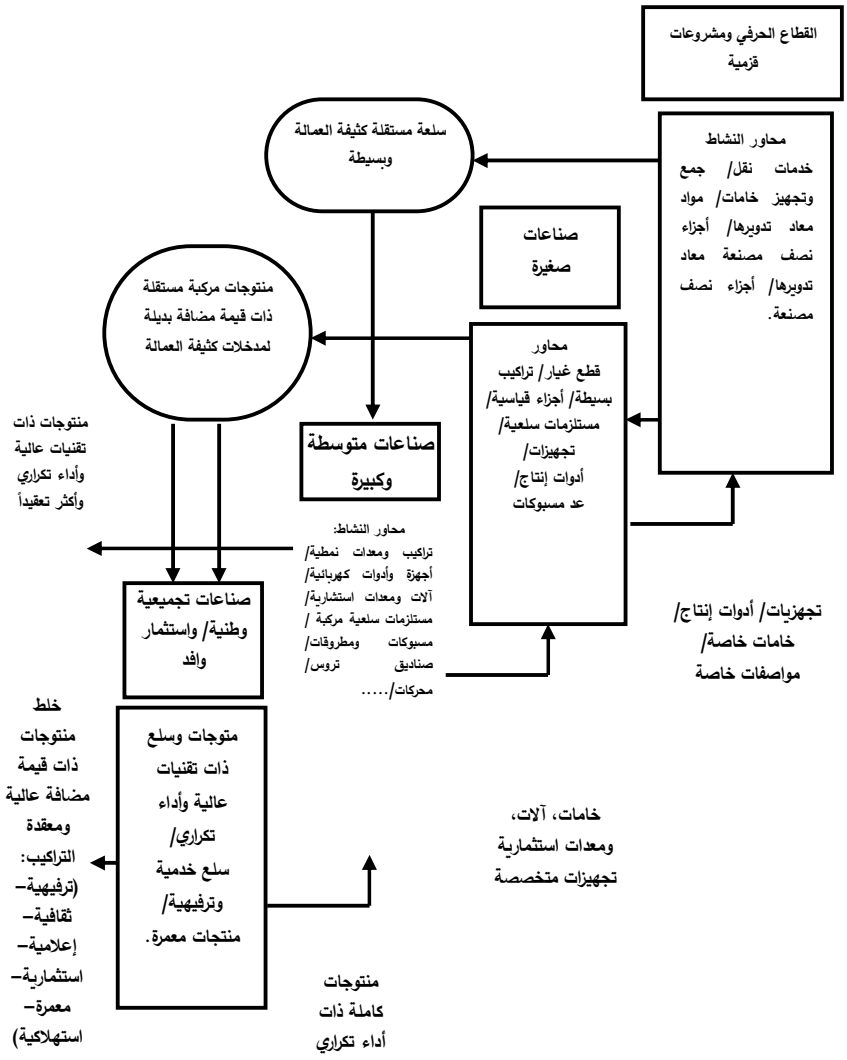

المصدر: معهد التخطيط القومي، مذكرة خارجية، سبتمبر ٢٠٠١م.

ومن أهم الخطوات للاستفادة والتكامل بين المشروعات الآتي:-

١) مساعدة المنشآت الصغيرة على الارتقاء بمستوى إنتاجها للمواصفات المطلوبة.(٤٦)
٢) تعريف المنتجات ببعض من خلال الاشتراك في معارض.
٣) خلق الأداة التي يتم من خلالها تبادل المعلومات حول فرص التعاقد الممكنة.
٤) منح الحوافز للصناعات الكبيرة التي تتعاقد مع عدد من المنشآت الصغيرة كأن تكون الأولوية عند منح القروض للمنشآت الكبيرة المتعاقدة مع عدد من المنشآت الصغيرة، وكذلك الإعفاءات الجمركية والضريبية وذلك تأكيدًا على أهمية هذه التعاقدات في الإسراع بمعدلات التنمية الصناعية.(٤٧)
٥) تحفيز المشروعات الناشئة على استخدام التكنولوجيا المتقدمة.

ونرى: أنه لا مفر أمامنا من الاقتداء بالتجارب الدولية في مجال التكامل بين المشروعات المختلفة وخلق روح من التعامل والتقارب والتفاهم بينهم، وأيضًا تفضيل المشروعات الكبرى الداعمة للتنمية من خلال دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتمييزها عن غيرها من المشروعات الكبرى التي تفضل المدخلات الأجنبية على دعم المدخلات الوطنية. مما يعود بالنفع على الاقتصاد الوطنى والانتاج.

المطلب الثاني

أثر التكامل الصناعي على الناتج المحلى الاجمالى

يعتبر التكامل من أفضل الطرق المساعدة فى زيادة الناتج المحلى الاجمالى، وقد يحدث التكامل من أحد طريقين:-

الأول: من جانب أصحاب المشروعات أنفسهم.

وهذا قد يحدث في حالة تفهم أصحاب المشروعات لطبيعة وفائدة والهدف من التكامل كبرنامج داعم لهم ولمشروعاتهم ومن ثم تقريب وجهات النظر العملية وتغذية

(٤٦) عمر علاء الدين زيدان،"إدارة المشروعات الصغيرة (مدخل ريادة الأعمال)"، مطابع الولاء، القاهرة، ٢٠٠٩، ص ١٧٣.

(٤٧) أحمد محمد مندور، دور الصناعات الصغيرة في زيادة فرص العمالة المنتجة في الدول النامية، رسالة ماجستير بكلية التجارة، جامعة الإسكندرية، لعام ٢٠٠٣م، ص ٢١٩.

(ISSN: 2537 - 0758)

بعض المشروعات للآخر، وهذا قد يحدث من خلال الحوار الذي يتم من خلال بعض المهتمين أو الداعمين أو الراعيين لهذه المشروعات وفي نطاق جغرافي محدد.

الثاني: من جانب بعض الجهات الداعمة لهذا القطاع.

ونجد أن هناك نماذج تم تطبيقها داخل المجتمع المصري وخاصة داخل كثير من المدن الصناعية في مصر كمدينة العاشر من رمضان وغيرها.

حيث تقوم جمعيات رجال الأعمال من خلال معرفتهم ودعمهم لكثير من المشروعات بمحاولة إحداث حالة من التكامل بين بعض المشروعات لمعرفتهم بطبيعة كل منهم نظرًا لكون جمعيات رجال الأعمال داعمة ماليًا وفنيًا وتسويقيًا لكثير من هذه المشروعات.

كما يجب أن تنشأ جهة حكومية تتولى دراسة الحالة العامة للسوق والخاص بالمشروعات الناشئة وكيفية إحداث حالة من التكامل فيما بين هذه المشروعات والمشروعات الكبيرة.

ويرجع ضعف التكامل بين المشروعات المختلفة إلى تدني القدرات الإدارية والتكنولوجية للمشروعات الصغيرة، وهذا يمثل عائقًا كبيرًا أمام تحقيق الروابط الأمامية والخلفية مع المشروعات الكبيرة والأجنبية.(٤٨)

كما أن غياب برامج التكامل بين الصناعات بعضها البعض بالإضافة إلى عدم وجود أجهزة متخصصة معنية بتوفير المعلومات والأموال والخدمات المتنوعة والتسويق وكذلك تحديد الهياكل المثلى لكل صناعة من الصناعات التي تعمل فيها الصناعات الصغيرة والمتوسطة اللازمة للمنشآت الصناعية الكبرى بشروط ميسرة(٤٩).

ويجب ترسيخ فكر العمل الحر والتكامل بين المشروعات من خلال مناهج التعليم في التعليم الفني وترسيخ المهارات الاستثمارية، فضلاً عن المستوى التعليمي لأصحاب

(٤٨) أشرف محمد جمعة البنان،"دور الصناعات الصغيرة في حل مشكلة البطالة في مصر"، رسالة دكتوراة بكلية الحقوق، جامعة القاهرة، لعام ٢٠٠٢م، ص ١٢١.

(٤٩) محمود عبدالرحمن السيد البهلول،"دور الصناعات الصغيرة فى تنمية الصادرات فى إندونيسيا"، مرجع سابق، ص ١٣٩.

هذه المشروعات.وذلك للاهمية الاقتصادية للمشروعات الصناعية فى زيادة الناتج المحلى الاجمالى. وهو ما تم التاكيد علية بان مساهمة قطاع الصناعة فى الناتج المحلى الاجمالى تتعدى ١٧ % فضلا عن توفير موارد مستدامة من النقد الاجنبى.(٥٠)

حيث أشارت دراسة ميدانية(٥١) عن أنه أجري استبيان عن ١٠٠ مشروع وتبين من نتائجهم الآتي:-

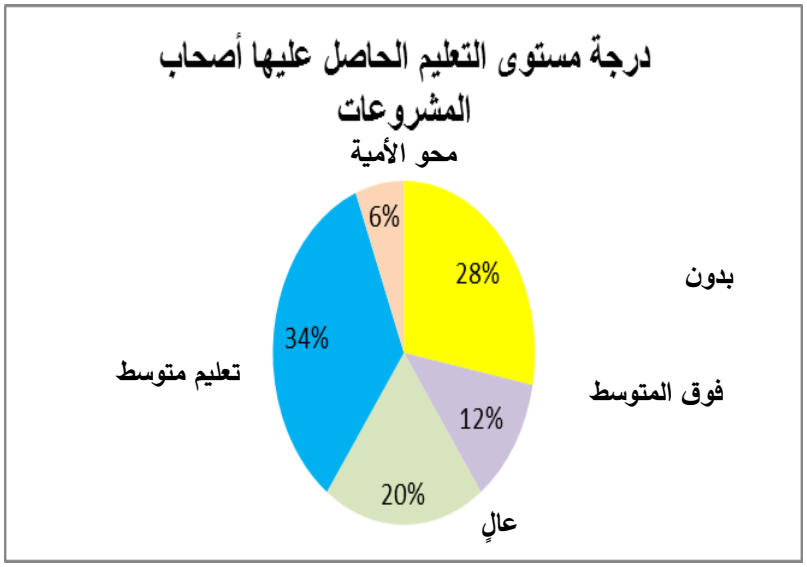

شكل (١)

ويتضح من خلال الاستبيان أن مستوى تعليم أصحاب المشروعات في العينة (٢٨) مشروعًا لا يحمل أي مؤهلات وأن (٦) مشروعات يحمل أصحابها شهادة محو الأمية

(٥٠) تقرير جريدة الوفد فى عددها الصادر فى الجمعة ٢٠١٤/٩/١٤م على لسان د/ هالة السعيد وزيرة التخطيط على الموقع الاتى: .m.alwafd.news

(٥١) حاتم مأمون محمد المقدم،"دور التنمية البشرية في دعم ورفع كفاءة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر"، رسالة دكتوراة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠٠٧، ص ٢٠١.

(ISSN: 2537 - 0758)

وأن (٣٤) مشروعًا يحمل أصحابها شهادة تعليم متوسط وأنه لم يحصل سوى ١٢٪ من أصحاب المشروعات على مؤهل فوق متوسط.

ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد فقط ولكن وضحت الدراسة في حالة وجود مؤهل حاصل عليه صاحب المشروع ما هي علاقة هذا المؤهل بالعمل الذي يعمله كالآتي[٥٢]:-

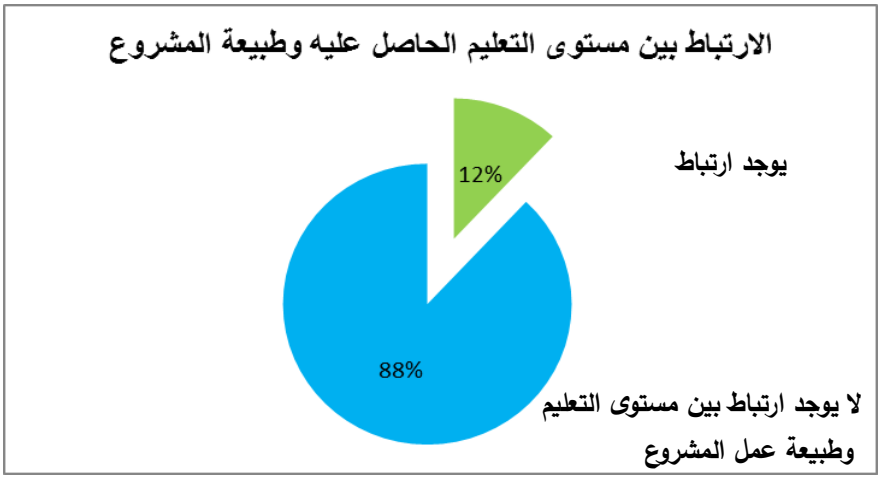

شكل (٢)

وهو الأمر الذي يبرهن على أن مستوى التعليم في مصر لا يفرز احتياجات السوق ولا يرتبط بطبيعة عمل أصحاب المشروعات، وهو ما يمثل نقطة ضعف في تحقيق التنمية الاقتصادية التي تعتمد على التنمية البشرية باعتبار أن التعليم هو عنصر رئيس من عناصر التنمية البشرية.

وتوضح هذه الدراسة مدى وجود علاقة تكامل من عدمه بين المشروعات كالآتي:-

(٥٢) حاتم مأمون محمد المقدم، المرجع السابق، ص ٢٠١، ٢٠٢.

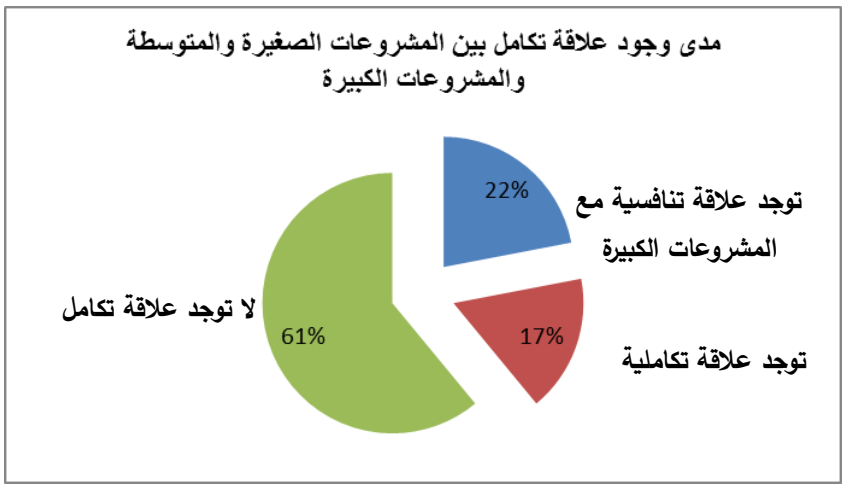

شكل رقم (٣)

وأشار ما نسبته ٦١٪ من خلال هذا الشكل إلى عدم وجود علاقة تشابك بالأساس مع المشروعات الكبيرة وهو ما يعطي دلالة واضحة على ضعف العلاقة التشابكية التي تربط المشروعات الصغيرة بالمشروعات الكبيرة في مصر.(٥٣)

ومما هو جدير بالذكر: أنه تم الوصول إلى هذا المستوى المتردي من تنمية المشروعات لعجزها عن تلبية احتياجات المصانع الكبرى حيث تواجه مشاكل عديدة منها:-

(أ) تعدد تعريفات المشروعات الصغيرة ومن ثم غياب تعريف ومفهوم واضح لها.

(ب) نقص الخبراء والمتخصصين والمدركين لمفهوم المشروعات الصغيرة وخصوصياتها الشديدة من حيث طبيعة النشاط والمستوى التكنولوجي.

(جـ) عدم كفاية البنية الأساسية اللازمة لدعم المشروعات الصغيرة من حيث التمويل أو المعونة الفنية والتدريب والتسويق.(٥٤)

(٥٣) حاتم مأمون محمد المقدم، المرجع السابق، ص ٢٠٩.

(ISSN: 2537 - 0758)

وهناك نوع من التكامل الرأسي بين المشروعات الكبيرة والصغيرة ويتطلب ذلك منح المشروعات الصغيرة المقامة الامتيازات والإعفاءات الضريبية والجمركية التي توفر للمشروعات الصغيرة ما يجذبها للتوطن بها.(٥٥)

الصناعات التحويلية مرتفعة الإنتاج:-

يسهم قطاع الصناعات التحويلية في دفع عجلة النمو الاقتصادي باعتباره من القطاعات ذات الإنتاجية المرتفعة والنمو المتسارع، نظرًا إلى علاقته التشابكية القوية مع العديد من القطاعات الإنتاجية والخدمية والذي يلي مباشرة تجارة الجملة والتجزئة لعدد المنشآت وعدد العاملين كما في الجدول التالي:-

الجدول يوضح التوزيع العددي والنسبي للمنشآت والعاملين بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة على مستوى النشاط الاقتصادي عام ٢٠١٢/٢٠١٣م. (٥٦)

النشاط الاقتصادي	المنشآت	٪	العاملين	٪
الإجمالي	٢٤٠٠٦٣٩	١٠٠	٦٣١٣٢٤٨	١٠٠
الزراعة وصيد الأسماك	٢٥٢١٤	١,١	٨٠٥٤٥	١,٣
الصناعات التحويلية	٣٨٢٥٢٩	١٥,٩	١٣٥٢٦٧٣	٢١,٤
إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وإمدادات تكييف الهواء	٦	=	١٤٧	=
الإمداد المائي وشبكات الصرف الصحي وإدارة معالجة النفايات	٨٠٢	=	٣٢٢٨	٠,١
التشييد والبناء	٩٤٤	=	٩٠٦٠	٠,١
تجارة الجملة والتجزئة والإصلاح للمركبات ذات المحركات	١٣٦٩٥٩٥	٥٧,١	٢٩٧٥٢٢١	٤٧,١

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد الاقتصادي ٢٠١٢/٢٠١٣م

ويعد قطاع الصناعات التحويلية من الصناعات الرائدة في تحقيق النمو، غير أن الظروف الأمنية التي مرت بها البلاد خلال السنوات القليلة الماضية قد أثرت سلبًا على

(٥٤) شرين سامي معروف،"تحديث الصناعة المصرية ودورها في دعم القدرة التنافسية للصادرات المصرية مع التطبيق على قطاع الصناعات الغذائية"، مرجع سابق، ص ٣٦.

(٥٥) إيمان مرعي،"المشروعات الصغيرة والتنمية"، مرجع سابق، ص ١٠٧.

(٥٦) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، دراسة واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر خلال (٢٠٠٩-٢٠١٥م)، إصدار شهر أغسطس ٢٠١٦، ص ٥٠.

معدل نمو هذا القطاع والذي انخفض إلى ٠,٩٪ خلال عام ٢٠١١/٢٠١٠ م، وقد استعاد قطاع الصناعة عافيته عام ٢٠١٤/٢٠١٣م بمعدل نمو ٨,٣٪ بالأسعار الثابتة[٥٧]. كما في الشكل التالي:- [٥٨]

الشكل رقم (١).

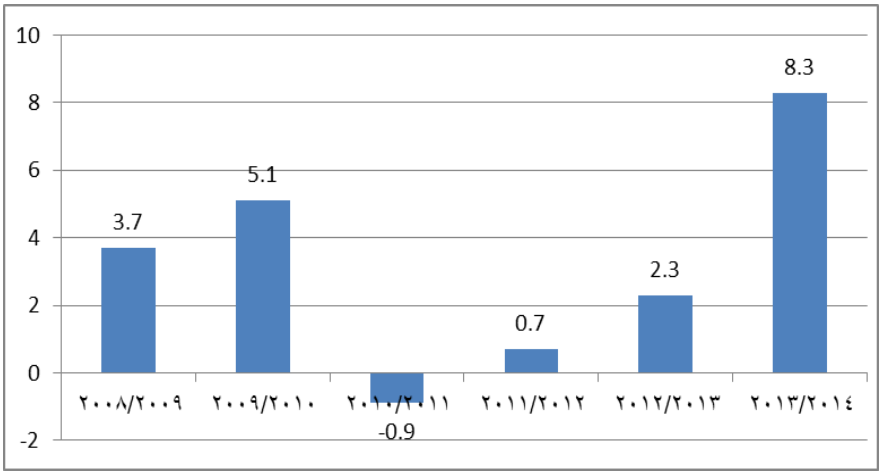

ويتضح من الشكل السابق التأثير السلبي على معدل نمو الصناعات التحويلية في غضون ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م، حيث ساهم القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠١٤/٢٠١٣م بنحو ١٦,٤٪ وهي أعلى نسبة مساهمة بالمقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى.[٥٩] ويوضح ذلك الشكل رقم (٢). [٦٠]

(٥٧) وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالي ٢٠١٦/٢٠١٥م ، ص ١٨٢.

(٥٨) المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، خطة التنمية لعام ٢٠١٦/٢٠١٥م.

(٥٩) وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالي ٢٠١٦/٢٠١٥م مرجع سابق، ص ١٨٢.

(٦٠) المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

(ISSN: 2537 - 0758)

شكل رقم (٢)

مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي (٢٠٠٨: ٢٠١٤م)

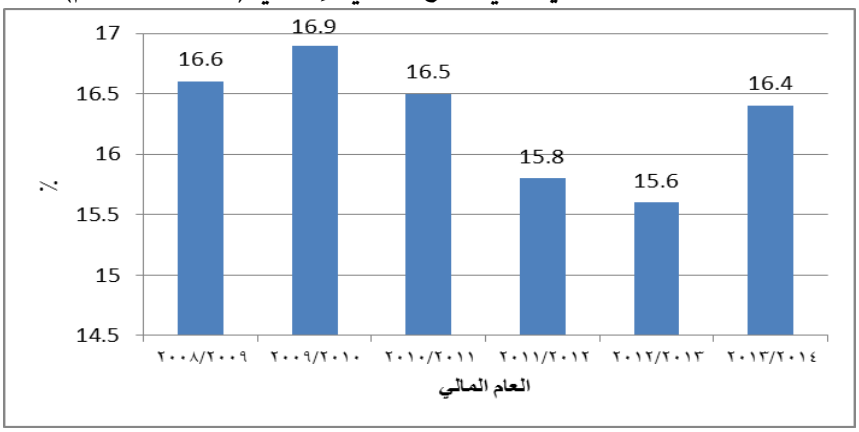

ويمكن للصناعات المغذية أن توفر العديد من المزايا للاقتصاد القومي منها: تخفيض الطلب على العملات الحرة، وإحداث نوع من التقدم الصناعي والارتفاع بمستوى الصناعة المحلية، وزيادة الصادرات وترشيد الواردات.[٦١]

فوائد التكامل لأطراف عملية التكامل:-

- **المستفيد الأول: على مستوى الصناعات الكبيرة:-**[٦٢]

(أ) توفير مصدر محلي لاحتياجاتها من المدخلات والمعدات والخامات.

(ب) توفير أرصدتها من العملات الصعبة.

(جـ) توفير كبير من حيث الحجم والتكلفة من احتياجاتها للتخزين وتجميد أموالها.

(د) خفض تكلفة الإنتاج (وفورات الاستيراد – النقل – التخليص – التأمين.....).

(هـ) خفض احتياجاتها إلى رأس المال العامل.

ولأن المصنع الكبير هو صاحب المنتج النهائي فهو يستفيد استفادة مباشرة أيضًا عن طريق:-

(٦١) إيمان مرعي،"المشروعات الصغيرة والتنمية"، مرجع سابق، ص ١٠٧.

(٦٢) السعيد عبد الخالق،"أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في كيانات تكاملية"، المؤتمر السنوي السابع للصناعات الصغيرة والمتوسطة، جامعة المنصورة، مايو ٢٠٠٦م، ص ٧.

- توفير الاستثمارات الثابتة اللازمة لإنشاء خط إنتاج ينتج الجزء أو المكون.
- المرونة في تغيير الشكل والأبعاد حسب مستلزمات السوق.
- التركيز على التطوير والتوجيه نحو الأبحاث.(٦٣)

- **المستفيد الثاني: الصناعات الصغيرة:-**

(أ) تأمين تسويق منتجاتها.

(ب) تطورها الفني وتوفير مصادر تمويل غير تقليدية.

(جـ) تشجيع أصحاب القدرات على إقامة مشروعات للعمل في هذا المجال وتحسين أداء الصناعات الصغيرة القائمة.(٦٤)

(د) إتاحة التكنولوجيا الحديثة في الإنتاج والاطلاع على أحدث البدائل في العملية التصنيعية.

(هـ) التخصص في منتج معين.

(و) في حالة الشركات متعددة الجنسيات تستفيد الصناعات المحلية المغذية من الانخراط في شبكات الإنتاج العالمية وتسجيلها كموردين دوليين لهذه الشركات مما يؤدي إلى زيادة قنوات التسويق. (٦٥)

- **المستفيد الثالث والأخير: الاقتصاد القومي:**

(أ) يساعد على تعميق التصنيع المحلي، ما من شأنه أن يقوض الاستيراد والضغط على العملات الأجنبية وميزان المدفوعات.

(ب) الصناعات المغذية تساعد على التوزيع الجغرافي للمشروعات لإحداث تنمية إقليمية متوازنة خاصة في المناطق الأقل نموًا.

---

(٦٣) محمد سيف الإسلام رمضان الغمري،"أثر السياسات الائتمانية في البنوك على تمويل المشروعات المغذية في مصر مع التطبيق على سياسات بعض البنوك المصرية"، مرجع سابق، ص ٢٥.

(٦٤) السعيد عبدالخالق،"أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في كيانات تكاملية"، مرجع سابق، ص٧،٨.

(٦٥) محمد سيف الإسلام رمضان الغمري،"أثر السياسات الائتمانية في البنوك على تمويل المشروعات المغذية في مصر مع التطبيق على سياسات بعض البنوك المصرية"، مرجع سابق، ص ٢٦.

(ISSN: 2537 - 0758)

(جـ) دمج الكثير من الأنشطة غير الرسمية أو ما يطلق عليها (الاقتصاد الخفي) في المنظومة الاقتصادية.

(د) الحد من نسب البطالة.

(هـ) انخراط المنشآت الصغيرة والمتوسطة في سلاسل الإنتاج العالمية مما يؤدي إلى زيادة الصادرات المباشرة وغير المباشرة.

(و) تمثل الصناعات الصغيرة والمتوسطة وهما عماد الصناعات المغذية نحو ٨٠٪ من إجمالي المشروعات بمصر ويعمل بها نحو ثلثي القوى العاملة وتسهم بنحو ٤٠٪ من إجمالي الناتج القومي. (٦٦)

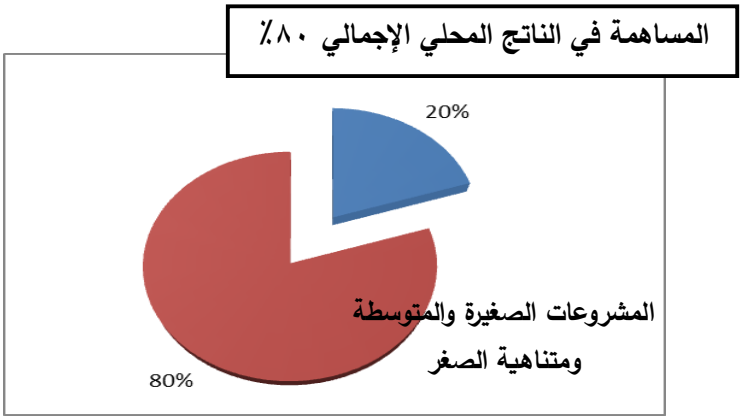

المصدر: تقرير التنمية البشرية للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (٢٠٠٨م) نقلاً عن وزارة الاستثمار.

ولأهمية النمو بالناتج المحلي الإجمالي تستهدف وزارة التجارة والصناعة الوصول تدريجياً بنسبة النمو الصناعي السنوي إلى ٨% بحلول العام المالي ٢٠١٩/٢٠٢٠ والارتفاع بنسبة مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي من ١٨% إلى

(٦٦) محمد سيف الإسلام رمضان الغمري، المرجع السابق، ص ٢٧.

٢١% بحلول ٢٠٢٠، ولتحقيق ذلك تطلب زيادة معدل الاستثمار بم يقرب من ١٠٠ مليار جنيه مصري بنهاية ٢٠٢٠ وذلك لتحقيق النمو المستهدف في قطاع الصناعة، بنسبة مساهمة تصل إلى ٢١ %.

المصدر: استراتيجية وزارة التجارة والصناعة لتعزيز التنمية الصناعية والتجارة الخارجية ٢٠١٦-٢٠٢٠م والمنشور على الموقع الأتي www.mseme.eg ص ٣٨.

ونتساءل من هنا ما السبيل؟

نرى ضرورة التكامل بشكل حقيقي وخلق روح تعاون بين القطاعات الكبيرة والصغيرة بدلاً من روح المنافسة غير العادلة وقاعدة البقاء للأقوى وبالتالي انهيار المشروعات الصغيرة وتوغل أصحاب المشروعات الكبيرة ثم انهيار الاقتصاد ككل.

(ISSN: 2537 - 0758)

ويوضح الشكل التالي رقم (١) معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج.

Real GDP Growth Rate at factor Cost.

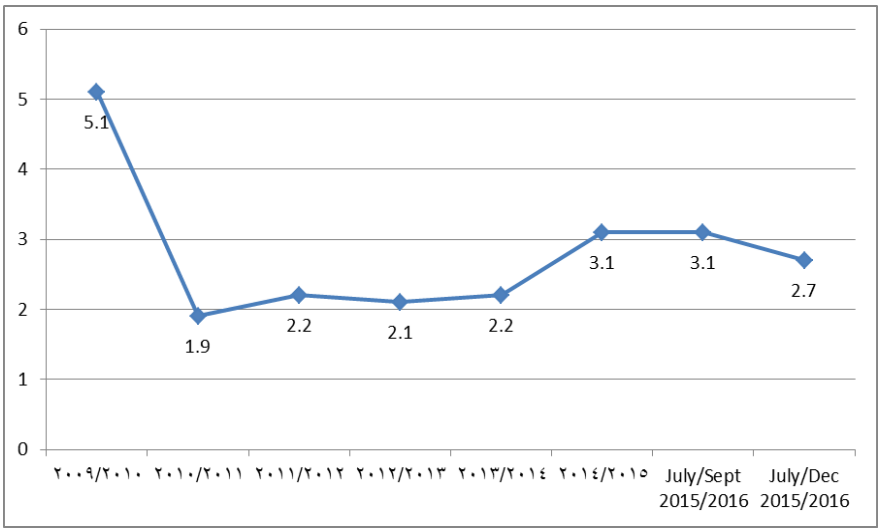

المصدر: البنك المركزي المصري، قطاع البحوث الاقتصادية، النشرة الإحصائية الشهرية، مايو ٢٠١٦م، العدد (٢٣٠).

ومن خلال الشكل السابق يتضح لدينا أن هناك هبوطًا حادًا لمؤشرات ومعدلات النمو للناتج المحلي الإجمالي والذي بدأ في العودة تدريجيًا هبوطًا وارتفاعًا في عام ٢٠١٥م والذي اختتم عام ٢٠١٦م بمستوى أدنى منه مما كان عليه في بداية العام نفسه.

وفي ختام هذا البحث نرى أن هناك ضرورة هامة يجب على الدولة القيام بها وهي:

تبنى استراتيجية التكامل بين المشروعات المختلفة وذلك عن طريق تشكيل لجان تابعة للدولة تقوم بحصر جميع المشروعات الصغيرة والمتوسطة التابعة للجهات المعلومة الرسمية مثل الصندوق الاجتماعي للتنمية وجمعيات رجال الأعمال وجميع الجمعيات الأهلية الراعية والداعمة لهذا القطاع الهام من المشروعات ومعرفة نشاط كل منهما من خلال الواقع الفعلي لكل منهم.

وعن طريق وزارة التنمية المحلية لانتشارها داخل جميع ربوع الوطن تقوم بحصر جميع هذه المشروعات الرسمي منها وغير الرسمي وتحديدًا ما لم يذكر في الإحصائيات السابقة ومن ثم تستطيع الدولة معرفة قدرات كل مشروع ومشاكله واحتياجاته ومن ثم إحداث حالة من التكامل بين المشروعات وتكوين تكتلات وإقامة علاقة تغذية بين مشروعات صغيرة وكبيرة ومن ثم تنمية الاقتصاد المصري ككل والذى يعود علينا بزيادة مؤكدة فى الناتج المحلى الاجمالى، وهو الأمر الذى يحتاج بعض من الوقت ولكن الاهم هو البدء ولو بخطوة في الطريق الصحيح والسعي والاجتهاد قدر المستطاع وليكن النجاح غايتنا..

الخاتمة

يمتلك التكامل الصناعى تأثيرًا فعالاً في المتغيرات الاقتصادية الكلية من إجمالي الناتج الوطني والادخار والاستثمار والصادرات، كما أنه يعتبر المدخل الأساسي الآمن لزيادة الانتاج ؛ فعن طريقه يمكن خلق حالة من التوازن الاقتصادي وخاصة في مرحلة التحول الاقتصادي، وهي السبيل لإيجاد حالة من التكامل والتغذية بين الصناعات بعضها البعض فضلاً عن استيعابها للعدد الأكبر من اليد العاملة، والتي تلاحظ زيادتها بشكل مخيف في الفترات السابقة حيث الزيادة في عدد السكان وزيادة شباب الخريجين سنويًا.

ولما كان زيادة الناتج المحلى الاجمالى هدفًا أساسيًا من أهداف الدراسة فالحل الأمثل من خلال الدراسة للأزمات الاقتصادية والبطالة هو المشروعات الناشئة المختلفة، لو تم استغلالها بالشكل الأمثل والأفضل، وتلاحظ ما قام به البنك الركزي مؤخرًا ومجموعة البنوك الوطنية من حملة مكبرة من دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بقروض بقيمة ٥٪ ولعلها خطوة عظيمة على الطريق نحو التقدم والنمو.

ونجد أن التجربة الهندية والصينية من أكثر التجارب نجاحًا وأكثرهم بالفعل قربًا من الوضع المصري إلا أنهما استطاعتا تحقيق ما عجزت عن تحقيقه مصر في هذا القطاع الهام ونجد أن الهند والصين قد ارتفعت قيمة صادراتهم بشكل هائل مما جعل منهما الاقتصاد الثاني والثالث عالميًا على التوالي بعد أمريكا، ولو تم الامتثال إلى التوصيات

(ISSN: 2537 - 0758)

والأخذ بالتجارب الناجحة بما يتناسب مع الوضع المصري مع إيمان من جانب القائمين على المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر لارتفع الناتج المحلى الاجمالى بشكل ملحوظ.

التوصيات:-

١) إنشاء وزارة خاصة بالمشروعات الناشئة وليس صندوق أو جهاز كما هو الحال الآن، وتلتزم الوزارة بتذليل كل ما يتعلق بالمشروعات من عقبات مع إلزامها بالرقابة المستمرة لهذه المشروعات وتكون رقابة حقيقية في ضوء التراخيص الممنوحة للمشروعات وتفعيل منظومة الشباك الواحد.

٢) إحداث حالة من التكامل بين المشرعات الصغيرة والكبيرة والربط بينهما لمساعدة كل منهما الآخر في نقل الخبرات من الكبيرة للصغيرة والتكنولوجيا وتغذية الصغرى للكبرى بالمدخلات اللازمة لها.

٣) تحديث منظومة القوانين المرتبطة بالمشروعات الاستثمارية بشكل يتماشى مع التطور والتقدم وظروف السوق، مع إلزام واضح لتوريدات الحكومة بنسبة من منتجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومراقبة هذه النسبة، مع إقرار خدمة الإعفاءات الضريبية والجمركية لمساعدة المشروعات الناشئة.

٤) إلزام المشروعات الكبيرة بالحصول على مستلزمات إنتاجها إلى حد ما من المشروعات الصغيرة وإعطاء مميزات وإعفاءات تفضيلية لهذه المشروعات. مع تحديد عدد من المنتجات يقتصر إنتاجها على المشروعات الناشئة لتنميتها والعمل على زيادة الانتاج.

قائمة المراجع

(١) القرآن الكريم.

(٢) أحمد محمد مندور، دور الصناعات الصغيرة في زيادة فرص العمالة المنتجة في الدول النامية، رسالة ماجستير بكلية التجارة، جامعة الإسكندرية، لعام ٢٠٠٣م.

(٣) أشرف محمد جمعة البنان، "دور الصناعات الصغيرة في حل مشكلة البطالة في مصر"، رسالة دكتوراة بكلية الحقوق، جامعة القاهرة، لعام ٢٠٠٢م.

(٤) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، دراسة واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر خلال (٢٠٠٩-٢٠١٥م)، إصدار شهر أغسطس ٢٠١٦.

(٥) السعيد عبد الخالق، "أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في كيانات تكاملية"، المؤتمر السنوي السابع للصناعات الصغيرة والمتوسطة، جامعة المنصورة، مايو ٢٠٠٦م

(٦) المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، خطة التنمية لعام ٢٠١٥/٢٠١٦م

(٧) المؤتمر القومي لتعميق التصنيع المحلي للمعدات الاستثمارية بوزارة الصناعة، الهيئة العربية للتصنيع، عام ١٩٩٢.

(٨) الندوة الحادية عشر،"حول التكامل الاقتصادي العربي (واقع ومستقبل)"والتي أقيمت بتاريخ ٢٠٠٥/٣/٢٠م، بدعوة من حزب البعث العربي الاشتراكي، وتم نشرها على موقع الحزب بتاريخ ٢٠١٢/٢/٦م، والكلمة للدكتور/عامر حسن لطفي، وزير الاقتصاد والتجارة. http://baath-party.org

(٩) إيمان مرعي، "المشروعات الصغيرة والتنمية"، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، لجنة التأليف والتعريب والنشر للنشر بالأهرام.

(١٠) بيلا بلاسا: هو صاحب نظرية التكامل الاقتصادي، عالم ولد في المجر، ١٩٢٨م.

(١١) حاتم مأمون محمد المقدم،"دور التنمية البشرية في دعم ورفع كفاءة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر"رسالة دكتوراة – كلية التجارة بجامعة عين شمس ٢٠٠٧م.

(١٢) حامد عبيد حداد،"التكامل الاقتصادي والتنسيق الصناعي العربي (دراسة تحليلية)"، نشر هذا البحث في مجلة كلية الآداب، العدد ٩٩، ص ٦٤١، جامعة بغداد.

(١٣) حسين عمر،"التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر"، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي للطبع والنشر، ١٩٩٨م.

(١٤) سعد طه علام، "دراسات الجدوى وتقييم المشروعات". دار طيبة للنشر/ط ٢٠٠٣/١م

(ISSN: 2537 - 0758)

(١٥) شرين سامي معروف،"تحديث الصناعة المصرية ودورها في دعم القدرة التنافسية للصادرات المصرية مع التطبيق على قطاع الصناعات الغذائية"، رسالة ماجستير كلية التجارة عين شمس ٢٠٠٤م،

(١٦) طرشي محمد، "العناقيد الصناعية كمدخل لتعزيز مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري"، نشر هذا البحث بالأكاديمية لدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد ١٣، جانفس ٢٠١٥م، ص ٤، وعلى الموقع الآتي: torchi.mohamed@gmail.com.

(١٧) عبدالرحمن بن مشبب الأحمري،"دور استراتيجية التكامل الصناعي في دعم الصناعات الوطنية"، بحث منشور بموقع جامعة الملك سعود، قسم الهندسة الصناعية، كلية الهندسة، وعلى موقع الجزيرة العدد:١١٣٣٨ فى ٢٠٠٣/١٠/١٤م.

(١٨) عبدالقادر حسن العراقي، سيد إمام،"المشروعات الصغيرة وطرق تطورها"، دار أقلام للنشر والتوزيع، لعام ٢٠١١م.

(١٩) عبود زرقين، العناقيد الصناعية كاستراتيجية لتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، البحث منشور في مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الحادي والأربعون لعام ٢٠١٤م.

(٢٠) علاوي محمد لحسن، "الإقليمية الجديدة": المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الإقليمي، بحث منشور في مجلة الباحث – عدد ٢٠٠٩/٧–٢٠١٠م، جامعة ورقلة.

(٢١) عمر علاء الدين زيدان،"إدارة المشروعات الصغيرة (مدخل ريادة الأعمال)"، مطابع الولاء/ القاهرة / عام ٢٠٠٩م.

(٢٢) فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد،"الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية المحلية"، مؤسسة شباب الجامعة للنشر/ عام ٢٠٠٥م.

(٢٣) فريد راغب النجار،"الصناعات والمشروعات الصغيرة والمتوسطة"، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، سنة ٢٠٠٦م.

(٢٤) فلاح خلف الربيعي،"التكتلات الاقتصادية في الدول المتقدمة والنامية"، نشر في الحوار المتمدن، العدد: ٢٣١٠ بتاريخ ٢٠٠٨/٦/١٢م، المحور، الإدارة والاقتصاد.

(٢٥) كلثوم البز، آسيا قاسيمي،"مستقبل التكتلات الاقتصادية في ظل العولمة ومنظمة التجارة العالمية"، دراسة منشورة بمؤسسة الانتماء، المركز الجامعي بالبويرة،.

(٢٦) ماجد إسماعيل،"التكتلات الاقتصادية ودورها في التجارة الدولية"، رسالة ماجستير كلية الآداب، جامعة مولاي إسماعيل بالمغرب، عام ٢٠١٤م. وتم نشره على موقع مؤسسة الحوار المتمدن http://www.ahewar.org.

(٢٧) مجدي شراره عبدالله،"أهمية التكامل الصناعي بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمشروعات الكبيرة (آفاق اقتصادية) المجلد ٢١، العدد ٨٥، لسنة ٢٠٠١م.

(٢٨) محمد الشحات الجندي،"قواعد التنمية الاقتصادية في القانون الدولي والفقه الإسلامي"، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، طبعة ١٩٨٥ م.

(٢٩) محمد خليل محمود محمد،"دراسة المشروعات الصغيرة: مدخل للتنمية المستدامة فى اليابان"رسالة ماجستير بمعهد الدراسات والبحوث الاسيوية/ جامعة الزقازيق عام ٢٠١٥م.

(٣٠) محمد سيف الإسلام رمضان الغمري،"أثر السياسات الائتمانية في البنوك على تمويل المشروعات المغذية في مصر مع التطبيق على سياسات بعض البنوك المصرية"، رسالة ماجستير/ كلية التجارة/ عين شمس.٢٠١١م.

(٣١) محمود عبدالرحمن السيد البهلول،"دور الصناعات الصغيرة فى تنمية الصادرات فى إندونيسيا"، رسالة دكتوراة بمعهد الدراسات والبحوث الاسيوية لعام ٢٠١١م.

(٣٢) مصطفى محمود محمد عبدالعال عبدالسلام،"دور العناقيد الصناعية في إدارة مخاطر المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة"، بحث مقدم للمؤتمر السنوى العلمى السابع بكلية الاقتصاد والعلوم الادارية / جامعة الزيتونة الاردنية. تحت عنوان ادارة المخاطر واقتصاد المعرفة فى الفترة من ١٦:١٨ ابريل ٢٠٠٧م.

(٣٣) معهد التخطيط القومي، حسام مندور، مذكرة خارجية رقم (١٦٠٤) نحو سياسة لتنمية الصناعات الصغيرة، سبتمبر ٢٠٠٠م.

(ISSN: 2537 - 0758)

(٣٤) معهد التخطيط القومي،"سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (٢١١) والصادرة بتاريخ نوفمبر ٢٠٠٨م"،"التجارب التنموية في كوريا الجنوبية، ماليزيا، الصين"،الاستراتيجيات والأسباب والدروس المستفادة، والمنشورة بالمعهد القومي للتخطيط بالقاهرة.

(٣٥) ممدوح محمد مصطفى،"استراتيجية توطين المشروعات الصناعية في مصر"، رسالة للحصول على الدكتوراه بكلية الهندسة، جامعة عين شمس، القاهرة، ٢٠٠٤ م.

(٣٦) هالة أحمد الأمين،"التكتلات الاقتصادية (منظومة الكوميسا والسودان)"، التقرير الثالث والعشرون لمنظمة الكوميسا، نقطة التجارة السودانية"إدارة الترويج والدراسات والاستثمار"، يونيو ٢٠٠٩م.

(٣٧) وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري،"خطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية للعام المالي ٢٠١٥/٢٠١٦"، والصادر بتاريخ يونيو ٢٠١٥م.

(٣٨) وفاء المبيريك، تركي الشمري، رمضان الشراح،تاسيس المشروعات الصغيرة وادارتها. الطبعة الاولى. ٢٠٠٦م.

(٣٩) وفاء خالد صالح،"تحليل دور العلاقات التبادلية بين الصناعات المغذية والصناعات الكبيرة المتقدمة"، معهد التخطيط القومي، ١٩٩٤م.

(٤٠) المصدر: صندوق التنمية الصناعية السعودي، العناقيد الصناعية (مفهومها وآلية عملها) لعام ٢٠٠٧م والمنشور على الموقع الآتي:

http://www.sidf.gov.sa